" قياس أثر العولمة على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

د / صلاح على محمود أبوالنصر د / فتحي خليفة علي خليفة

- **ملخص**:

تعتبر العولمة من أهم سمات النظام الاقتصادي المعاصر ، والذي بدوره يمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وهي مرحلة العولمة والتي تجعل الاقتصاد العالمي أو الدولي أكثر تكاملا واندماجا ، ويقصد بظاهرة العولمة العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد والمعلومات والأفكار عبر الحدود الدولية مؤدية الى مزيد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي . وقد تم تعريف العولمة أيضا بأنها إكساب الشيء طابع العالمية ، وجعل نطاقه وتطبيقه عالميا .وللعولمة جوانب كثيرة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية للعولمة وبصفة خاصة مع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية واستمرار عملية تكييف الاقتصاد المحلي ليتواءم مع الاقتصاد العالمي. وقد خلصت الدراسة إلى التأثير الإيجابي الكبير للعولمة على اقتصاد المملكة وذلك من خلال قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي للمملكة والاستثمارات الأجنبية كمؤشر للعولمة الاقتصادية.

- **المقدمـــة**:

تعتبر العولمة من أهم سمات النظام الاقتصادي المعاصر ، والذي بدوره يمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وهي مرحلة العولمة والتي تجعل الاقتصاد العالمي أو الدولي أكثر تكاملا واندماجا ، ويقصد بظاهرة العولمة العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد والمعلومات والأفكار عبر الحدود الدولية مؤدية الى مزيد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي . وقد تم تعريف العولمة أيضا بأنها إكساب الشئ طابع العالمية ، وجعل نطاقه وتطبيقه عالميا .وللعولمة جوانب كثيرة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ، وتهدف هذه الورقة إلي التركيز على الجوانب الاقتصادية . والتي تتمثل في تكامل اقتصاديات الدول من خلال التجارة الدولية وتعاملها مع منظمات مثل : اتفاقية التجارة في الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ... الخ، كما تتمثل أيضا في إزالة الحواجز الجمركية بحيث أصبح العالم بصورة متزايدة غير مستقل ومتداخل . ولا شك أن ذلك يعتمد على مقولة أن العولمة الاقتصادية تتضمن زيادة في سبل التجارة ، وبالتالي زيادة النمو ومن ثم زيادة الثروة . فعلى سبيل المثال فطبقا لدراسة أجريت في جامعة هارفارد بواسطة كل من الأستاذين Sachs and Warner بينا فيها أن الدول الفقيرة التي تتميز باقتصاد مفتوح قد نمت بمتوسط قدره ٤,٥ ٪ في عقدي السبعينات والثمانينات ، بينما الاقتصاديات المغلقة نمت بمعدل نمو يبلغ ٠,٧ ٪ . بل إن البعض يدعي أن العولمة الاقتصادية هي أفضل سلاح لمحاربة الفقر ويشيرون في ذلك الى أن التجارة الدولية ساهمت في نمو كثير من الاقتصاديات الفقيرة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية حيث كانت الأخيرة تعاني من الفقر مثل غانا منذ ثلاثة عقود مضت ، وفي الصين انتقل أكثر من ١٦٠ مليون شخص من تحت خط الفقر الى مستويات أعلى منذ أن انضمت الصين الى قطار العولمة الاقتصادية . ومثلما كان للعولمة آثار ايجابية فإن هناك من يدعي أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لها آثارا سلبية فالبيانات تظهر أن نصيب الدول النامية من الثروة العالمية تقلص من ٢٠٪ سنة ١٩٦٠الى ١٨ ٪ سنة ١٩٩٤ كما أن بعض الدول خاصة في أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا تزايد فيها الفقر والفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة لزيادة حدة المنافسة الدولية على الأسواق والوظائف ، وقد اجبر هذا بعض الحكومات على تقليص الضرائب ودعم المواد الغذائية لحماية الفقراء .

- **الهدف من الدراسة** :

تهدف الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة خاصة مع انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية واستمرار عملية تكييف الاقتصاد المحلي ليتواءم مع الاقتصاد العالمي،.بالإضافة الى محاولة قياس آثار العولمة على الأداء الاقتصادي للمملكة سواء على المستوى القطاعي أو على المستوى الكلي.

- **أسلوب الدراسة** :

يتم تناول ظاهرة العولمة على النحو التالي :

- التعرف على ظاهرة العولمة ونشأتها وتطورها .
- تتبع كل من الآثار الايجابية والسلبية للعولمة .
- كيفية مواجهة الدول النامية للآثار السلبية للعولمة والاستفادة من الآثار الايجابية .
- قياس اثر العولمة على الأداء الاقتصادي في المملكة وفي بعض دول الخليج العربي باستخدام بعض المؤشرات .

- **إمكانية الاستفادة من الدراسة** :

- يمكن الاستفادة من البحث عند بيان مدى تأثر الاقتصاد المحلى بالمتغيرات الاقتصادية العالمية سواء من الناحية القطاعية أو على مستوى الاقتصاد الكلي .
- مدى تأثر الاقتصاديات المحلية بالأزمات العالمية مثل الأزمة المالية الحالية
- الاستفادة من العولمة في فتح أسواق أمام صادرات الدولة ، وفتح المجال أمام الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي وزيادة القدرة التنافسية للجهاز الإنتاجي في اقتصاد الدولة .
- التقليل من الآثار السلبية للعولمة على اقتصاد المملكة

ونحاول في هذه الورقة تتبع أثر العولمة من الناحية الاقتصادية على المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي من خلال تناول المحاور التالية :

- **المحاور الرئيسية للدراسة**:

- ماهية العولمة
- أبعاد العولمة (اقتصادية . سياسية . اجتماعية . ثقافية)
- العولمة الاقتصادية (عولمة الإنتاج . العولمة المادية)
- أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة .
- قياس اثر العولمة على الأداء الاقتصادي في المملكة وفي بعض دول الخليج العربي

وفيما يلي نتناول هذه المحاور بالتفصيل،،،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١. ماهية العولمة:

العولمة تعني في اللغة جعل الشئ عالمي الانتشار في مداه أو تطبيقه وقد اكتسب هذا المصطلح بعدا جديدا بعد الطفرة التي حدثت في ثورة المعلومات والاتصالات ، وتتشعب مفاهيم العولمة حيث تختلط فيها الجوانب الاقتصادية مع الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية وعلى ذلك توجد مرادفات أو توابع للعولمة الاقتصادية متمثلة في العولمة السياسية والعولمة الثقافية ، والعولمة الاجتماعية . وعلى الرغم من أن مفهوم العولمة يتجلى بشكل واضح ومحدد في الجانب الاقتصادي وربما أكثر من الجوانب الأخرى ، فإننا نعتبر أن العولمة الاقتصادية كمفهوم ينتشر بسرعة كبيرة الى كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ، مع الأخذ في الاعتبار أن العولمة عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية في مجالات التطبيق المختلفة . وعند الإشارة الى مفهوم العولمة الاقتصادية فإننا نعني بها ظاهرة العولمة وهي العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد والمعلومات والأفكار عبر الحدود الدولية مؤدية الى مزيد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي . (عبد الجواد جابر. ٢٠٠٤ : ٦٠٨) وهناك مجموعة كبيرة من تعريفات العولمة ويمكن أن نوجزها هنا على النحو التالي :

- العولمة هي عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي ، حيث تتزايد نسبة مشاركة هؤلاء الفاعلين في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية ،في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحث تنمو عملية التبادل التجاري لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي.
- تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة على أنها (تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ، مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود ، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم الى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم .) ويركز الصندوق في هذا التعريف على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول والذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات .
- وفي تعريف آخر للعولمة ، هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية الى سوق واحدة مما أدى الى زيادة حدة وشمولية المنافسة ليس فقط في سوق العمل بل وفي رأس المال أيضا . وهذا التعريف يعتبر العولمة ناتجة عن ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وبالتالي انخفاض تكاليف النقل وناتجة كذلك من تحرير التجارة الدولية مع تطبيق اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية .
- وهناك تعريفات للعولمة باعتبارها مرحلة تاريخية ، وهي المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة من الناحية التاريخية وانتصار النمط الرأسمالي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- وهناك من يرى أن العولمة هي ناتج مجموعة من الأسباب والعوامل ،كما أنها نتيجة لبلورة مجموعة من الخصائص اتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهي : (عبد الحميد ، ٢٠٠٦ : ٢٠) انهيار نظام بيرتون وودز تزايد دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث : صندوق النقد الدولي . البنك الدولي . منظمة التجارة العالمية، على عولمة النشاط الإنتاجي، وعولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال ،وتغيير مراكز القوى الاقتصادية العالمية ، وتغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية ، وأخيرا تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.
- وهناك تعريف ينظر الى العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية ويعتبرها شكل جديد من أشكال النشاط يتم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية الى ما بعد البعد الصناعي للعلاقات الصناعية وتدعو نخبة من العالم الرأسمالي من خلاله إلى تدعيم الأسواق الكونية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات المالية والتكنولوجية تعمق هذه الثورة .
- كما يعرف البعض العولمة بأنها العملية التي تنطوي على التوسع المطرد في تدويل الإنتاج Internationalization Production من قبل الشركات المتعددة الجنسية بالتوازي مع ثورة المعلومات والاتصالات حتى جعلت البعض يتصور أن العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة .

وعلى الرغم من تعدد التعريفات السابقة نجد أنها تصب في اتجاه واحد وهي في مجموعها تمثل المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة .(عبد الحميد ،٢٠٠٦: ٢٢ ـ ٢٣) . وعلى ذلك يمكن تعريف للعولمة : بأنها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم الى قرية عالمية متنافسة الأطراف ، تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات . والمتتبع لظاهرة العولمة يجد أن هناك مجموعة من العمليات تدور في فلكها العولمة وهي : المنافسة والابتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية والتحديث وانتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية ، والأخيران يعتبران المكونان الرئيسيان للعولمة الاقتصادية والتي تعتمد بدورها على مبدأ الاعتماد المتبادل. وقد ساعدت ثلاثة عوامل في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنظرية وفي الخطاب السياسي الدولي:

- عولمة رأس المال أى تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت الى حالة اقرب الى السوق العالمي الكبيرة، خاصة مع البورصات العالمية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال والذي قلل . الى حد كبير . من أثر المسافة وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد اكبر من الناس كما في شبكة الانترنت .
- عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات عبر القوميات .

٢-أبعاد العولمة :

تعتبر العولمة ظاهرة تمس كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، والعولمة كما ذكرنا ناتجة عن التقدم وتطور المعلوماتية وربط العالم بشبكة متطورة وهي تؤدي الى منافسة اشد وطأة وأكثر شمولية في سوق السلع ورأس المال والعمالة وغيرها . ونعرض فيما يلي للأبعاد المختلفة للعولمة .

أ-البعد الاقتصادي للعولمة :

يبدو أن العولمة كظاهرة بدأت في مجال الاقتصاد من خلال ممارسات أخذت في الانتشار ، عن طريق التدويل المستمر للاقتصاد ، وتداخل عمليتي الإنتاج والتوزيع بين الدول ، و إتباع السياسات التحررية ، وخصخصة القطاعات الاقتصادية ، مع استمرار ارتفاع المكون المعرفي في الإنتاج ، فضلا عن الترابط والتداخل في مجال الاستثمارات الأجنبية ، والزيادة في سرعة انتقال رأس المال . وبالتالي فإن العولمة الاقتصادية تدفع باتجاه تعاون المجتمع الدولي من الناحية الاقتصادية ، وتتشابه العولمة الاقتصادية مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القائم على المصلحة الخاصة والحرية الاقتصادية ، ونلاحظ أن هناك تعدد للتعاريف التي تستند الى المحتوى الاقتصادي لظاهرة العولمة وذلك بتعدد الكتابات التي تناولت تلك الظاهرة واختلاف اتجاهات الكتاب على النحو التالي: (عبد الخالق ، ٢٠٠٧ : ٢٠)

- العولمة تعني التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموعة دول العالم ، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة الى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في العالم .
- العولمة تعني اتساع نطاق التعاملات الاقتصادية بين الدول المختلفة وبمعدلات متزايدة مع التوسع في التجارة والصرف الأجنبي ،والاستثمار الأجنبي .
- العولمة تعني أيضا زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة انتقال التكنولوجيا ، والموارد البشرية أي بعبارة اشمل تعني علاقات متحررة في التجارة والاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة

ب-البعد السياسي للعولمة:

وتتمثل في اتساع النفوذ السياسي الامريكى لتشمل التوسع الاقتصادي وبالتالي التحكم في سياسة العالم بغية الوصول الى التحكم في اقتصاد واجتماع وثقافة و فكر العالم . ونلاحظ أن هذه النظرة توسعت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك الكتلة الشرقية ، وانتصار النموذج السياسي الغربي . وقد قامت الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

،بالترويج للنموذج الغربي ، في الديمقراطية ، والموالاة للغرب بشكل عام وهو مايعتبر ضمن مقاييس العولمة . ووفقا لهذا الاتجاه تعني العولمة أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد سياسيا واقتصاديا ، ولكن توجد هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية . وغيرها تسعى إلى مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي ، وبذلك تكون العولمة تعبيرا عن التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون حاجة لإجراءات حكومية محددة. وعلى ذلك يرتبط مفهوم العولمة في بعده السياسي ببروز المجال السياسي العالمي ، بمعنى التفكير في العالم باعتباره وحدة سياسية واحدة ، حيث من المؤكد أن التجزئة والعزلة السياسية في طريقها للزوال، بوجود هذا المجال السياسي العالمي ، وهذا يعني أن القرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والأزمات السياسية ليست مرتبطة ببعضها البعض فحسب ، إنما هي تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات والقارات وبأقل قدر من القيود وبسرعة هائلة متجاوزة الحدود السياسية والجغرافية ، وكل ذلك يتجسد في تحرير العالم سياسيا ، حيث أن العولمة في بعدها السياسي تؤكد على ضرورة تبني شعوب العالم اجمع للنموذج الليبرالي ، بحث يكون هو النموذج السياسي العالمي الذي تعيش في ظله كل مجتمعات العالم .

ج-البعد الثقافي للعولمة :

أي سيطرة النموذج الثقافي الغربي وبخاصة الأمريكي ، والذي يأخذ شكل الموسيقى والفن ، وطريقة الحياة ويشمل ذلك أسلوب الحياة والذي يندرج تحته أنماط الاستهلاك مثل سلسلة مطاعم تقديم الطعام السريع (مثل كنتاكي وماكدونالد ، وأيضا شركات المياه الغازية ، ...) ونلاحظ أن من ضمن مقاييس العولمة في بعدها الثقافي عدد هذه المطاعم في دولة من الدول . وعلى ذلك تعني العولمة الثقافية سيادة نسق ثقافي عالمي كوني من خلال وجود نظم للمعلومات ينتشر بواسطة الاتصال الفضائي على مستوى عام ، وظهور أنماط من الاستهلاك والثقافة الاستهلاكية وهذا يؤدي الى تبلور أساليب حياتية كونية وسياحية عالمية ، وتهدف العولمة كذلك الى الاختراق الثقافي ، حيث السيطرة على الإدراك وسلب الوعي والهيمنة الثقافية وهنا نجد أن مايك فذرستون يؤكد أن (التمدد والتداخل الثقافي العالمي يؤدي الى نشأة كيان عالمي يعرف بأنه (نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي فهو عملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية لإفراز تجانس ثقافي وفوضى ثقافية في آن واحد ، حيث ردود أفعال داعمة للتوقعات وإفراز ثقافات عابرة للقوميات ، وفي هذا تتشكل ثقافة أصلية تتجه الى ما وراء حدود القوميات ، وأطلق عليها فيذرستون (ثقافة ثالثة)

د-البعد الاجتماعي للعولمة :

ومعناها أن تصبح العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية (كالأسرة وتقاليد الزواج ، والأفراح ، والعلاقات الاجتماعية ، والروابط الأسرية) مستوحاة من نموذج اجتماعي غربي أمريكي على وجه الخصوص .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تعني العولمة الاجتماعية أيضا بروز منظمات ومؤسسات دولية غير حكومية تهدف الى خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطاتها وسياساتها في مجال حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب والمخدرات والجريمة والقضايا الاجتماعية والإنسانية ، كما زاد الاهتمام بأدوار الأقليات ودور المرأة من الناحية الاجتماعية كالتعليم والعمل ومساعدتها على تولي المراكز القيادية . ولا شك أن العولمة الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق أديا إلى نتائج اجتماعية سلبية نوجزها فيما يلي :

- ارتفاع نسبة الفقر وزيادة حجمه نتيجة ارتفاع الأسعار وتقليص الدعم للسلع الأساسية .
- الفرز الطبقي للمجتمع بشكل حاد وذلك بوجود طبقة ذات نفوذ هي الطبقة العليا وانحسار الطبقة الوسطى وزيادة حجم الطبقة المسحوقة (الدنيا)
- التخلص من العمالة الزائدة مما يرفع نسبة البطالة ويزيد نسبة الفقر .
- انسحاب الدولة وتخفيض مساهمتها في الضمان الاجتماعي خاصة في الصحة والتعليم الأمر الذي يؤدي الى انسحاب الفقراء من التعليم ويصبح التعليم طبقيا في المجتمع .

غير أن المتفائلون يعزون الى العولمة الاجتماعية الى إمكانية الوصول الى مجتمع الوفرة ، ويساعد في الوصول الى ذلك تشكيل مجتمع عالمي تسوده المساواة والعدالة .، كما أن هناك من يبشر بولادة الإنسان العالمي المنتمي الى مجتمع كوني واحد متحرر من انتماءاته مثل اللغة القومية والثقافية والجغرافية بالإضافة إلى عولمة الأنا .

٣-العولمة الاقتصادية:

من أهم التعريفات التي تناولت مفهوم العولمة(العولمة الاقتصادية) في هذا المجال أن العولمة ناتجة عن انتقال نمط الإنتاج الرأسمالي من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول ، الى عالمية دائرة الإنتاج ذاتها وتوطينها في كل مكان مناسب خارج مركزها الأصلي .

ويتمحور إطار العولمة الاقتصادية (والذي أصبح السمة الرئيسية للنظام الاقتصادي الجديد) ويصاحبه عوامل نوردها فيما يلي :

- تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي.
- تطوير عمليات البحث والتطوير والتكنولوجيا ، وتأثيرها على تكاليف الإنتاج والنقل .
- تنامي الاندماج العالمي للأسواق العالمية وتحرير حركة رؤوس الأموال الدولية .
- تحرير واسع لحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة في ظل إزالة الحدود الجمركية (تحرير التجارة الخارجية العالمية)
- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات .
- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية .

ومما سبق نجد أن العولمة الاقتصادية تحدث على نطاقين رئيسيين : النطاق الأول : مجال الإنتاج ، أي عولمة الإنتاج والنطاق الثاني : الذي تحدث فيه العولمة الاقتصادية فهو خاص بالعولمة المالية. وعولمة مجال الإنتاج يغذيها اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول : ويعبر عن عولمة التجارة الدولية ، واتفاقات تحرير التجارة الدولية . والاتجاه الثاني: وهو خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يزداد بمعدل أسرع من معدل نمو التجارة العالمية . أما النطاق الثاني الذي تحدث فيه العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية و يعبر عنها بالنمو السريع للمعاملات المالية الدولية بفعل عمليات التحرير المالي ، وتلعب الشركات متعددة الجنسية وتكامل الأسواق العالمية دورا متزايدا في مجال تعميق العولمة . ويلاحظ أن هناك عوامل مؤدية إلي كل نطاق ودافعة له . ويمكن توضيح جناحي العولمة الاقتصادية كالتالي :

أ- عولمة الإنتاج :

تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسية ، لقد أدت عولمة الإنتاج إلى تقديم أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي ، فإذا تأملنا طبيعة المنتج الصناعي ، حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكاناتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل ومثال ذلك تصنيع السيارة ، وتصنيع أجهزة الحاسب الآلي وغيرها . ومن هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة ، وظهر أيضا ما يعرف بالتخصص وتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة ، بل أصبح من الأمور العادية في ظل عولمة الإنتاج أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة ، ومن هنا أصبح في ظل عولمة الإنتاج تخصصا جديدا وأنماطا جديدة لتقسيم العمل الدولي لم تكن معروفة من قبل بل أصبح هذا النوع من التخصص وتقسيم العمل هو النمط السائد بين الدول المتقدمة والحديثة التصنيع . ولا شك أن ذلك جعل قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمار أصبحت تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد ، وقد أتاح هذا فرصا للدول النامية يمكنها اقتناصها وبالتالي اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج التي هي جزء أساسي من العولمة الاقتصادية . (عبد الحميد ، ٢٠٠٦: ٤٢-٤٣) . ومن المفيد في ظل عولمة الإنتاج أن تحدد كل دولة ما هي الأجزاء من السلع القابلة للتجارة والتي تتمتع فيها بميزة تنافسية حالية ومكتسبة. وعولمة الإنتاج يغذيها اتجاهين أساسين : الاتجاه الأول : الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية . ونلمح هذا الاتجاه من خلال تزايد التجارة الدولية من خلال زيادة معدل نمو التجارة الدولية في عقد التسعينات بمعدل بلغ ضعفي معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي . ،كما يلاحظ أن التجارة الدولية السلعية تزايدت بمعدل اكبر من ضعفي ونصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . والاتجاه الثاني : والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زاد معدل نمو الاستثمار الأجنبي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المباشر زاد بمعدل أسرع واكبر من معدل نمو التجارة الدولية أو العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ١٢ ٪ حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين .

ب-العولمة المالية:

يمكن تعريف العولمة المالية بأنها الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالانفتاح المالي . فمن المعروف أن الأنظمة النقدية والمالية تميزت في السابق بالحواجز التي كانت تعيق حركة رؤوس الأموال وتوظيفها ، ومع التوسع الكبير الذي شهدته أسواق المال العالمية ، خاصة تلك التي عرفتها أسواق السندات – أثناء الفترة مابين ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ بعد تصديرها لنسب معينة من مجموع أصولها عالميا ، بات من الضروري التحرر من القيود وإزالة الحواجز التي كانت تحول دون تطور الأعمال المصرفية وبالتالي اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية التحرير المالي النقدي على المستوى العالمي ، ومع تطبيق هذه الإجراءات اعتبرت بمثابة الخطوة الأولي لعملية التحرير المالي ورفع الحواجز . ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين : المؤشر الأول : ونعني به تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة . والمؤشر الثاني: ويخص تطور وتداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي حيث شهد عقد التسعينات ارتفاعا في التعامل اليومي لأسواق الصرف الأجنبي .(عبد الحميد : ٤٩.٥٠)

وقد مرت العولمة المالية بمجموعة من المراحل نوجزها كما يلي :

- تحرير أسواق الأسهم انطلاقا من بورصة لندن في سنة ١٩٨٦ ثم تبعتها بقية البورصات العالمية ، مما سمح بربط بعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات .
- ظهور وتوسيع أسواق الاورو بدءا من لندن ثم الى بقية الدول العربية .
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار) وذلك مع نهاية الستينات ١٩٧٣وانهاء ربط الدولار بالذهب (سنة ١٩٧١ بريتون وودز) وظهور نظام أسعار الصرف المرنة المعروفة حاليا .
- ظهور أسواق الأوراق المدينة كسندات الخزينة .
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة خاصة أمريكا .

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن الاتجاه المتزايد نحو عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال كان له انعكاس واضح على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، لا سيما الأنشطة المالية والمصرفية ، حيث ساهم في تحول عدد كبير من البنوك الى المعاملات الالكترونية والتوسع في استخدام التجارة الالكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة مما أحدث تغييرا جذريا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنوك . ولقد كان للعولمة المالية تأثير على مجمل الجهاز المصرفي على مستوى العالم و يمكن تتبع تأثير العولمة على الجهاز المصرفي من خلال تتبع مجموعة من العوامل والمظاهر :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- دخول العالم الثالث في نفق المديونية .
- تحرير القطاع المالي بدءا من سنة ١٩٨٠ حيث ارتبطت الأنظمة النقدية والوطنية بعضها ببعض .
- التوسع الكبير في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود وهنا برزت مرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية .
- تشجيع عملية توظيف رؤوس الأموال مما أدى الى فتح الأسواق المالية أمام الاستثمار الأجنبي واتساع مجال الإقراض وهذا بدورة أدى إلى عولمة تلك الأسواق .
- ضم العديد من الأسواق الناشئة (بداية من التسعينات)وربطها بشبكات اتصال عالمية جد متطورة مما زاد من تدفق رأس المال الأجنبي نحوها.

٤-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة:

لاشك أن للعولمة آثارا ايجابية نظرا لأنها نتجت عن التقدم العلمي في وسائل الاتصال ، والتكنولوجيا بشكل عام ومنها مثلا زيادة القدرة التنافسية للصناعات القائمة وارتفاع مستويات المعيشة في عديد من البلدان وما ترتب عليه من زيادة الرفاهية و إمداد المستهلك بعديد من السلع وتلبية احتياجاته وفي تنوع السلع المطروحة أمامه ، كما أن العولمة تسببت في ميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي اللامادي . إلا أننا إذا قارنا العولمة الحالية بالعولمة التي سادت في القرن التاسع عشر نجد أن الدراسات السابقة أظهرت أن عولمة القرن التاسع عشر في موجة العولمة الأولى أفرزت العديد من الاختلالات مثل الاحتكارات ، التي عجلت بحدوث أزمة ١٩٢٩ ، بل أنه ذهب البعض مثل (Richard E. Baldwin and Philippe Martin, 1999) إلى انه خلال الموجة الأولى للعولمة حدثت أكثر من ٢٢ أزمة مالية حتى عام ١٩١٤ ،والعولمة الحالية يبدو إنها ساهمت في انتشار آثار كثير من الأزمات المالية والاقتصادية بالإضافة الى الأزمة المالية في أواخر ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، وبجانب ذلك نجد أن معارضي العولمة الحالية يعزون إليها عددا من المساوئ وأن هناك أمثلة عديدة عليها إذا أخذنا فقط الناحية الاقتصادية منها :

- ارتفاع معدلات الفقر بين نسبة كبيرة من المواطنين ، مع القضاء على الشركات والصناعات المحلية نتيجة للمنافسة غير العادلة مع الإنتاج الخارجي .
- الاستغلال: والمقصود به استغلال الدول الكبرى لدول العالم الثالث لأخذ المواد الخام ، حيث أن العولمة تعكس ببساطة الميل الطبيعي والتاريخي للرأسمالية كأيدلوجية وكتطبيق أيضا .
- الإسراف في الاستهلاك، وهو الأمر الذي جعل المواطنين تحت السيطرة الإعلانية وينتج عنه الإسراف وشراء ما نحن ليس بحاجة إلية، نتيجة لسيادة وترويج الأنماط الاستهلاكية الغربية .
- الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل بالسيطرة الاقتصادية لقلة من الأقوياء والاكتناز المالي لقلة من الناس ، ومعنى ذلك أن العولمة صاحبها توزيع غير متساوي للدخل والناتج ، سواء على مستوى مجتمع الدول ، أو على مستوى مجتمع الدولة الواحدة التي انخرطت في العولمة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومع ذلك نجد أن العولمة تنطوي على مفارقات كبيرة هي التي تشكل مصدر قوتها وديناميكيتها ، فهي تقدم فرصا للنمو الاقتصادي وإعادة توزيع عناصر القوة والثروة ، وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي اللامادي ، إلا أن العولمة أيضا تطرح تحديات ترجع الى أن خريطة توزيع القوة والقرار في حقل العلاقات الدولية في ظل العولمة أصبحت تحرم البلدان والمجتمعات الصغيرة من أي قدرة على التأثير في صوغ برنامج العولمة الراهنة وتضطرها الى الاصطفاف خلف القوى الصناعية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية الكبرى .

وللعولمة بعض الآثار الايجابية نوجزها فيما يلي :

- أوجدت العولمة المالية بيئة مالية أصبح فيها صافي الاقتراض الخارجي أقل تقييدا ، وأصبح فيها الإبقاء على صافي خصوم أجنبية أكبر ينطوي على تكاليف أدنى نسبيا ، وهذا يمكن أن يساعد على التصحيح الخارجي واستعادة التوازن العالمي .
- ضخامة صافي التدفقات الرأسمالية وعجز الحساب الجاري وفوائضه مع الارتفاع الحاد في الأصول الأجنبية والخصوم الأجنبية معا أصبحا أكثر تعرضا بكثير للمكاسب والخسائر الرأسمالية الراجعة الى تغيرات أسعار الصرف والتغيرات الأخرى في أسعار الأصول .وتظهر تقارير البنك الدولي أن تقدير الخبراء لتغيرات تقييم الأصول سواء في البلدان الصناعية وفي أسواق البلدان الصاعدة أن تغيرات التقييم زادت بوجه عام من حيث الحجم خلال التسعينات عن ما كانت عليه في الثمانينات .غير أنه في بلدان أخرى تناقصت تلك الأحجام خاصة في البلدان التي شهدت تغيرات أكبر في أسعار الصرف في الثمانينات مقارنة بالتسعينات .
- الى جانب التأثير على الأسواق المالية أثرت العولمة أيضا تأثيرا عميقا على اسواق السلع والخدمات ، حيث زادت التجارة العالمية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من حوالي ٢٠ ٪ في أوائل السبعينات الى حوالي ٥٥ ٪ في عام ٢٠٠٣ ، ولقد شكل هبوط تكاليف التجاري العالمي (بما في ذلك تكاليف النقل ، وتكاليف جمع المعلومات واستمرار تخفيض حواجز التجارة) ولا يزال قوة الدفع الرئيسية وراء العولمة الحقيقية من الوجهة التاريخية بدأت حقبة العولمة الحقيقية الراهنة قبل بدء العولمة المالية .
- مع هبوط تكاليف التجارة شهدت أنماط التجارة تغيرا ملحوظا وخصوصا مع تزايد أهمية اقتصاديات الأسواق الصاعدة في التجارة العالمية وخصوصا الاقتصاديات الآسيوية الصاعدة التي شهدت نموا سريعا ، بينما تناقصت أنصبة البلدان الصناعية الرئيسية في التجارة نسبيا .
- العولمة المالية قد أحدثت أثرا انضباطيا على إدارة السياسة الاقتصادية لأن التدفقات الرأسمالية الدولية تستجيب بصورة عكسية للسياسات الاقتصادية الكلية غير الحريصة (العولمة الاختلالات الخارجية . آفاق الاقتصاد العالمي ابريل ٢٠٠٥ صندوق النقد الدولي ص، ١٢٢ ، ١٢٣ عن : دراسة (Ficher , 1997 &Stinglitz, 2000)غير أن هذا التفسير ليس موضع قبول عام ،فقد يرى البعض أن الأسواق المالية العالمية قد تفشل في فرض الانضباط على السياسات وعلى ذلك فقد خلصت إحدى الدراسات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(Rodri;, 2001) إلى انه لا يمكن أن تزيد قوة الأثر الانضباطي للعولمة على بعض السياسات وتضعف على سياسات أخرى ، وعلى وجه الخصوص إذا ترتب على سياسة المالية العامة الحريصة تكاليف على الاقتصاد السياسي أعلى مثلا مما يترتب على السياسة النقدية من تكاليف ، فإن المتوقع أن تكون الآثار الانضباطية للعولمة أقوى في حالة السياسة النقدية . كما أن إمكانية حدوث تغيرات في الشعور السائد بين المستثمرين في أسواق رأس المال الدولية تنعكس في تقلبات في التدفقات الرأسمالية غير مرتبطة بالسياسات أو التطورات الجارية في البلد المضيف . ومن خلال ما تنطوي عليه من التغيرات من إمكانية تقليص منافع السياسات الجيدة ، فإنها تميل الى إضعاف الأثر الانضباطي على إدارة السياسات الاقتصادية . كما توصلت إلى أن العلاقة المتبادلة بين التضخم ومدى العولمة تعتبر سالبة بوجه عام،بالإضافة إلى أن العلاقة المتبادلة بين عجوزات الميزانية والعولمة المالية تعتبر أضعف بقدر ملحوظ .

- **أثر العولمة على المجتمعات العربية**:

تختلف آثار العولمة على الدول العربية بشكل كبير ، وذلك نظرا لاختلاف التوجهات لدى كل دولة وموقفها من الانخراط في المجتمع العالمي إلا أن هناك عوامل عديدة دفعت العالم العربي إلى دخول عصر العولمة دون استعدادات كافية ، لهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج ، على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف ، قلصت إلى حد كبير من هامش الاستقلالية والمبادرة العربية الإقليمية ، وعملت على تصدع الكتلة العربية وتفاقم أزمة النظم السياسية .

سمات الاستجابة العربية لتحديات العولمة ، أو العجز عن الخروج من أفق الدولة الوطنية:

تشترك معظم الدول العربية في الإستراتيجية التي اتبعتها للدخول في العولمة وهو ما سمي بسياسات التأهيل الاقتصادي للإدارة والشركات والمؤسسات الاقتصادية ، لقد كانت مصر وتونس وفيما بعد المغرب والجزائر من بين الدول العربية التي بادرت إلي إتباع سياسات العولمة وحققت نتائج بفضل السبق الزمني في تطبيقها ، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج النفطية فهي تتبنى سياسات اقتصاد السوق الحر من قبل ومع ذلك انضمت إلى منظمة التجارة في وقت متأخر . ويلاحظ أن الدول العربية تتفاوت نتائج العولمة الاقتصادية لديها بقدر تفاوت نجاحاتها في تطبيق سياسات التأهيل الاقتصادي للإدارة والشركات والمؤسسات الاقتصادية ،وكذلك تتفاوت النتائج بحسب طبيعة الاتفاقات التي جمعتها مع الدول الصناعية ، وفي مقدمتها اتفاقيات الشراكة التي وقعتها مع الدول الأوربية . على ذلك تتسم عولمة العالم العربي بسمات خاصة تميزها بشكل كبير عن بقية مسارات العولمة في المناطق الأخرى(وهذه النظرة السابقة الى العولمة نظرة شديدة السلبية) وذلك لعدة أسباب:

- إنها عولمة إجبارية لا ترتبط بإستراتيجية واعية وقادرة على استيعاب الفرص وتجنب المخاطر بقدر ما تحصل كرد فعل على تحديات ظاهرة وطارئة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- استراتيجيات هذه البلدان في معظمها تفتقر إلى الموارد والإمكانيات ولذلك لا تستطيع أن تصوغ أي خطة شاملة وطويلة المدى للانخراط الناجح والفعال في المنافسة العالمية .
- إنها تسعى إلى الحصول على بعض المكاسب لقاء استجابتها لقوى العولمة الرئيسية وتعاونها معها ، وهي بالتالي تفتقر للسيطرة الداخلية والإستراتيجية المستقلة ، وتتكون من ردود الأفعال الوقتية وهي تستدعي التخلي بشكل مكشوف أو ضمني عن العديد من الخيارات الاجتماعية السابقة التي طبعت الحقبة الوطنية .
- إنها عولمة انتقائية وجزئية تتحقق في المواقع والميادين التي تحصل فيها اختراقات خارجية أو داخلية ولا تملك أي رؤية شاملة ومتكاملة طويلة المدى .
- إن العولمة العربية متفاوتة جدا في مستوياتها فهي ضعيفة في مستوى وقوية في مستويات أخرى .
- وأخيرا هي بالإجمال عولمة سلبية تتحملها المجتمعات العربية من دون أن تشارك في تقرير نوعية الاستجابة لها ، كما إنها ليست لها أجندة واعية واضحة :

ولقد تميزت العولمة بنمو اتجاهين عميقين : تمثل الأول في نمو التدخلات الخارجية التي سعت إلى إجبار الدول العربية على الخروج من الحقبة الوطنية ، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، بينما تمثل الاتجاه الثاني في مواجهة التدخلات الأجنبية تنامي سياسات ردود الأفعال الوقتية المفتقرة للرؤية الشمولية والبعيدة .(برهان ، ٢٠٠٥: ١١)

- **مؤشر العولمة عربيا** :

تختلف مراتب الدول العربية حسب مؤشر العولمة المستخدم ، فنجد إننا إذا استخدمنا مؤشر العولمة المستخدم بواسطة معهد أبحاث النمو الاقتصادي التابع للمعهد الفدرالي العالي للتقنية في زيورخ في الفترة مابين ١٩٧٠- ٢٠٠٣ نجد أن الأمارات تأتي في المرتبة الأولى عربيا ، والمرتبة ٢١ عالميا ، وتأتي الكويت في المرتبة التالية يليها البحرين ، ثم الأردن ، ثم مصر ، في حين أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة ١٢١ هذا من حيث مؤشر العولمة بشكل عام .

جدول رقم (١) : ترتيب بعض الدول العربية وفق مؤشر العولمة بشكل عام

الدولة	المرتبة	الدولة	المرتبة
الأمارات العربية المتحدة	٢١	تونس	٨٢
الكويت	٣٢	المغرب	٩٠
البحرين	٣٤	سوريا	٩٩
الأردن	٣٨	المملكة العربية السعودية	١٢١
مصر	٤٥		
عمان	٦١		

أما باستخدام مؤشر العولمة الاقتصادية نجد ان هذا الترتيب يختلف حيث تأتي البحرين الدولة الأولى عربيا من حيث مؤشر العولمة الاقتصادية ،ثم عمان في المرتبة الثانية ، ثم الكويت في المرتبة الثالثة ، اما المملكة العربية السعودية فإنها تأتي في المرتبة ١٢١ كما يتضح من الجدول التالي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٢) : ترتيب الدول العربية حسب مؤشر العولمة الاقتصادية

الدولة	المرتبة	الدولة	المرتبة
البحرين	٩	المغرب	٨٥
عمان	٢٣	تونس	٩٤
الكويت	٢٩	سوريا	٩٥
الأردن	٤٨	السعودية	١٢١
مصر	٧٤		

أما إذا أخذنا مؤشر العولمة الاجتماعية والسياسية وفق معايير قياسية بشكل محايد حيث تكون بنودها مثار جدل بين الخبراء . نجد أن الكويت تأتي في المرتبة الأولى يليها البحرين ثم الإمارات ، في حين تأتي المملكة في المرتبة ١٢٣ ومصر في المرتبة الـ ٨٠

جدول رقم (٣) : ترتيب الدول العربية حسب مؤشر العولمة الاجتماعية

الدولة	المرتبة	الدولة	المرتبة
الكويت	٢٤	المغرب	٨٧
البحرين	٢٦	الجزائر	٩٧
الإمارات	٢٩	السعودية	١٢٣
الأردن	٥٢		
عمان	٥٣		
مصر	٨٠		
تونس	٨٢		

أما باستخدام مؤشرات العولمة السياسية فإن مصر تأتي في المرتبة الأولى من بين الدول العربية يليها الأردن ثم تونس في حين تأتي السعودية في المرتبة السادسة من بين الدول العربية

جدول رقم (٤) : ترتيب الدول العربية حسب مؤشر العولمة السياسية

الدولة	المرتبة	الدولة	المرتبة
مصر	١١	سوريا	٧٨
الأردن	٢٥	عمان	٩٤
تونس	٤٨	البحرين	٩٧
الجزائر	٥٠		
المغرب	٥٨		
السعودية	٦٢		
الكويت	٧٥		

- **قياس اثر العولمة على الأداء الاقتصادي للمملكة**:

لاشك أن هناك كتابات كثيرة عن العولمة وآثارها وتختلف المواقف منها مابين مؤيد ومعارض وكل فريق ينتصر لرأيه من خلال مجموعة من الحجج والبراهين ، وأحد البراهين التي يمكن اللجوء اليها هي القياس الكمي لأثر الظاهرة ، والحقيقة أن القياس الكمي لأثر الظاهرة مازال عند حده الادني وربما يرجع ذلك الى أن قياسها يحتاج الى بيانات كثيرة كما أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هناك جزء من الظاهرة قد يصعب إخضاعه للقياس الكمي . وللتبسيط سوف يفترض أن تدفق الاستثمارات الأجنبية يعد أحد المظاهر الرئيسية للعولمة ويؤثر بشكل كبير على النمو الافتصادي للدولة المتلقية . فتشير كثير من الدراسات المعاصرة الى أن تأثيرالاستثمارات الأجنبية ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول التي تستضيف هذه الاستثمارات ، غير أن هذا التأثير الايجابي مرتبط بتهيئة الظروف المحلية وباتساع الطاقة الاستيعابية للدولة ،وهذا ما أكدته دراسة (البلبل ، عمران،٢٠٠٣) وفي محاولة لقياس اثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في المملكة وباستخدام البيانات المتاحة عن الاستثمار الأجنبي ، والناتج المحلي الإجمالي ، والتكوين الرأسمالي الثابت ومعدلات النمو في كل منهما ، ونظرا لقصور البيانات المتاحة لنا فقد جرى تقدير دالة بسيطة ، للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة مثل الاستثمار الأجنبي ، والتكوين الرأسمالي الثابت وقد حصلنا على النتائج التالية :

المعادلة الاولي :

LogGDP = 5.36 + 0.134 Log foin

T.test (21.98) (2.14)

s = 0.1321 R^2 = 0.76 R^2 (adj) = 0.61

F .test = 4.58

حيث:

Log Foin: معدل نمو الاستثمارات الأجنبية

Log GDP: معدل النمو الاقتصادي

المعادلة الثانية

LogGDP = 0.456 + 1.06Log fixcap - 0.0050 Log foin

T .test (1.27) (13.85) (- 0.28)

F test = 134.59

s = 0.03214 R^2 = 0.961 R^2 (adj) = 0.95

حيث:

logfixcap:التكوين الرأسمالي

المعادلة الثالثة :

logGDP = 0.496 + 1.04 fixcap

T .test (1.57) (17.07)

s = 0.03088 R-sq = 96.0% R-sq(adj) = 95.7%

F test = 291.55

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من المعادلات اللوغاريتمية السابقة يتضح أن علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستثمار الأجنبي تبلغ نحو ٨٧٪ وهي علاقة قوية مما يعني الارتباط القوي بينهما ، في حين أن علاقة الارتباط بين التكوين الرأسمالي الثابت والناتج المحلي الإجمالي تبلغ نحو ٩٦ ٪ والمرونة كبيرة وتبلغ ١,٠٤ ، ومن ناحية أخرى التغيرات في كل من الاستثمار الأجنبي والتكوين الرأسمالي تفسر نسبة كبيرة من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ الارتباط نحو ٩٦ ٪ .

- **الخلاصة**:

مما سبق يتضح مدي التأثير الإيجابي والقوي للاستمارات الأجنبية المباشرة كمؤشر للعولمة على اقتصاد المملكة من خلال تأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي للمملكة .

- **المراجع**:

أولا : المراجع العربية:

١. أبو دوح ، خالد كاظم : العولمة : التاريخ : مجلة العلوم الاجتماعية: عنوان الرابط Http://swsa.com/modules.php?name=News&file=article&sid=2204

٢. اسحق ، روبرت : مخاطر العولمة . مكتبة مدبولي القاهرة

٣. بول بيروخ : المبادئ الاقتصادية والمؤسسية للعولمة من منظور تاريخي ،ترجمة حسن بيومي الثقافة العالمية ، العدد ١٠٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت فبراير ٢٠٠١

٤. بول سالم : الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين . ورقة مقدمة الى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٨ ٢٠ كانون الاول ١٩٩٧ ، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨

٥. برهان غليون (دكتور) : العولمة وأثرها على المجتمعات العربية . ورقة مقدمة الى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية . بيروت ١٩- ٢١ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٥

٦. بول هيرست وجراهام طومبسون : ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم . ترجمة د. فالح عبد الجبار ، عالم المعرفة الكويت سبتمبر ٢٠٠١

٧. توملينسون ، جون (دكتور) : العولمة والثقافة ، تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان . ترجمة د. ايهاب عبد الرحيم محمد . عالم المعرفة الكويت . العدد٣٥٤ اغسطس

٨. فاخر ، أماني (دكتور) : دور الإقليمية في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة . مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٨١ يناير ٢٠٠٦ ص ص ٣٣٥- ٣٥٩.

٩. كريم ، كريمة (دكتور) : العولمة واثرها على الامن الاقتصادي . مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٧١/ ٤٧٢ يوليو / اكتوبر ٢٠٠٣ ص ص ١٥- ٥٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٠. عبد الجواد ، جابر محمد (دكتور): قياس تأثير العولمة على الأداء الاقتصادي في مصر . مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٧٥/٤٧٦ يوليو /اكتوبر ٢٠٠٤ ص ص ٣ ٦٠٧ – ٦٥١

١١. منير ، نوري (دكتور): الممارسات في الجزائر والعولمة الاقتصادية . مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٨٠ يناير ٢٠٠٥ ص ص ١٣٥- ١٦٨ .

١٢. جاسم المناعي (دكتور) (٢٠٠٠) العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية (تحرير) د. علي توفيق الصادق ، د. علي احمد البلبل ابوظبي : صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي .

١٣. جيمس روزناو ، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية ، قراءة إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام القاهرة ١٩٩٧ .

١٤. جاري بيرتلس وآخرون : جنون العولمة : تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة ، ترجمة كمال السيد مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٩

١٥. حسب الله محمد ، أميرة (دكتور): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر في ظل العولمة . ورقة مقدمة لمؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين (قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية) في الفترة من ٥- ٦ ابريل ٢٠٠٦

١٦. حسن ، باسم عبد الهادي : منظمة التجارة العالمية ، (الاهداف ، المزايا والعيوب اجراءات الانضمام مع اشارة للعراق) البنك المركزي العراقي .

١٧. حسن ، صالح عزب (دكتور) : الآثار البيئية للعولمة . ورقة مقدمة لمؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين (قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية) في الفترة من ٥- ٦ ابريل ٢٠٠٦

١٨. حسن ، حمدي عبد الرحمن : التحولات المعرفية في علم السياسية : النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة . النهضة ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد الثاني يناير ٢٠٠٠

١٩. محمود ، ياسرمحمد جاد (دكتور) : العولمة والفقر في مصر . ورقة مقدمة لمؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين (قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية) في الفترة من ٥- ٦ ابريل ٢٠٠٦

٢٠. عبد الله ، حسين (دكتور): مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة على النفط العربي . ورقة مقدمة لمؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين (قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية) في الفترة من ٥- ٦ ابريل ٢٠٠٦

٢١. علي ، عبير فرحات (دكتور) حماية البيئة في ظل العولمة – مع التطبيق على مصر . مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٨٦ ابريل ٢٠٠٧ ص ص ٢٢٣ - ٢٨٦

٢٢. الاسرج ، حسين عبد المطلب : الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة من ١٩٩٣ – ٢٠٠٤ وسياسات تنميته في ظل العولمة المالية . ورقة مقدمة لمؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين (قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية) في الفترة من ٥- ٦ ابريل ٢٠٠٦

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢٣. عبد الفضيل ، سيد ابراهيم (دكتور) : أثرتدفقات رؤوس الاموال الأجنبية على سوق رأس المال المصري في ظل عولمة الأسواق الصاعدة . مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٨٣ يوليو ٢٠٠٦ ص ص ٣٤٥ - ٣٨٦

٢٤. السروجي ، خالد محمد : العولمة وتدفقات الاستثمار الاجنبي الي مصر. مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٨٣ يوليو ٢٠٠٦ ص ص ٣٤٥ - ٣٨٦

٢٥. شخاترة ، مأمون ياسين احمد (دكتور): المحددات الاقتصادية الكلية لتطور بورصة عمان للاوراق المالية . المجلة العلمية . كلية التجارة جامعة اسيوط العدد الثاني والاربعون يونيو ٢٠٠٧

٢٦. شيحة ، نجوان فاروق : ندوة مجموعة ال١٥ عن العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية : وجهة نظر الجنوب مركز دراسات وبحوث الدول النامية (القاهرة ٢٢- ٢٣ نوفمبر ١٩٩٩ كلية التجارة جامعة اسيوط العدد الرابع والثلاثون يونيو ٢٠٠٣ السنة العشرون

٢٧. صقر ، عمر (دكتور) : العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة . الدار الجامعية ، الاسكندرية ٢٠٠٠

٢٨. عبد الحميد ، عبد المطلب (دكتور) : العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعياتها) . الدار الجامعية . اسكندرية ٢٠٠٦

٢٩. عبد السلام ، رضا (دكتور) :انهيار العولمة . المكتبة العصرية القاهرة ٢٠٠٧.

٣٠. التميمي ، رعد سامي عبد الرازق (دكتور) العولمة ، والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي . دار دجلة عمان الاردن ٢٠٠٨

٣١. فهمي ، محمد سيد (دكتور) : العولمة والشباب من منظور اجتماعي . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر . الاسكندرية ٢٠٠٧

٣٢. الرواشدة ، علاء زهير (دكتور) : العولمة والمجتمع . دار الحامد للنشر والتوزيع . الاردن عمان ٢٠٠٨

٣٣. عبد الخالق ، عبير محمد علي (دكتور)العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية ، مع الاشارة الى وجهة النظر الاسلامية . دار الجامعات الجديدة . اسكندرية ٢٠٠٧

٣٤. السيد ياسين ، في مفهوم العولمة . مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢٢٨ شباط ١٩٩٨ .

٣٥. د. رمزي زكي : ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية .المعهد العربي للتخطيط بالكويت .الكويت ١٩٩٣

٣٦. د. رمزي زكي : العولمة المالية . دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٩٩

٣٧. عبد الآله بلقيز : العولمة والهوية الثقافية أم ثقافة العولمة ؟ ورقة مقدمة الى (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٨ - ٢٠ كانون الاول نشرتها . مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨ .

٣٨. محمد آدم : العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الاسلامية . النبأ العدد ٤٢

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣٩. أبو دوح ، خالد كاظم : العولمة : التاريخ : مجلة العلوم الاجتماعية: عنوان الرابط

٤٠. عبد الفضيل ، محمود (دكتور) : مصر والعالم على اعتاب الفية جديدة . دار الشروق .القاهرة ٢٠٠٠

٤١. عبد القادر محمد عبد القادر عطيه وآخرون : قضايا اقتصادية معاصرة ، كلية التجارة قسم الاقتصاد الاسكندرية سنة ٢٠٠٤)

٤٢. صندوق النقد الدولي : آفاق الاقتصاد العالمي ابريل ٢٠٠٥ . العولمة والاختلالات الخارجية

٤٣. العولمة والنمو والفقر : بناء اقتصاد عالمي شامل .تقرير البنك الدولي عن السياسات .ترجمة هشام عبد الله . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٢٠٠٣

٤٤. المتولي ، محمد (دكتور) : أثر العولمة على إدارة التنمية المحلية في مصر . مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة . يناير /ابريل ٢٠٠٢ العدد ٤٦٥ - ٤٦٦ ص ص ٢١١- ٢٧٤

٤٥. هانس – بيتر مارتين – هارولد شومان ، فخ العولمة ، عالم المعرفة ، العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب . الكويت ١٩٩٨

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1. Arif Dirlik , Globalization as the End and the Beginning of History ; the Contradictory Implications of a New Paradigm , History Department Working Papers Duke University USA 2002 .
2. B.E ichengreen , Crisis now and then : What lessons from the last era of financial Globalization ? National Bureau of economic research , Working Paper series (8716) 1050 Massachusetts Avenue Cambridge January 2002.
3. Bhattacharyya,Subrata : Globalization : The Long and Short of It ;Counterviews Webzine , Vol I,No.1,November 2007
4. Bhaskara, Rao,B &Tamazian,Artur and Vadlamannati , Growth Effects of Comprehensive Measure of Globalization with Country Specific Time Series Data .25 March 2008 . on line at http://mpra.ub.uni- muenchen.de/7917/MPRA Paper No. 7917 Posted 25 ,March 2008
5. Brandon,James M (2003) The Global Positioning Systems:Global Development and Opportunities,Office of working Paper ,U.S. International Trade Commission .may2003
6. Blomstrom , Magnus; Robert E. Lipsey ; Mario Zejan (1992) What Explains Developing Country Growth ? NBER Working Paper 4132

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7. Chanda , Areendam (2001) The Influence of Capital Controls on Long Run Growth : Where and How Much ? ,North Carolina State University , Mimeo.

8. Conway w. Enderson, International Relations, McGraw Hill,Boston,1997

9. Cardoso, and Others, Social Consequences of Globalization , The Indian International Center, New Delhi 1996

10. Chomo, Grace V. (2002) :Free Trade Agreements Between Developing and Industrialized Countries:Comparing The U.S.Jordan FTA With Mexico,s Experience Under NAFTA , office of Economics Working Paper , U.S. Internatinal Trade Commission , No. 2002-01-B Washington ,DC U.S.A

11. Dreher, Axel and Gaston, Noel : Has Globalization Increased Inequality ? ETH, Swiss Federal Institute of Technology Zurich . No.140,June 2006

12. Bergh, Andreas & Karlsson, Martin **L**(2007) Government size and growth :Accounting fof economic freedom and globalization ; Amsterdam 2007

13. Brooks, Sarah M (2008) :Globalization and Risk Redistribution in Developing World , International Political Economy Society Philadelphia ,PA November 2008

14. Levine, R and Zervos, Schmukler . (1996) Stock Market Development and Long Run Growth . the world Bank Economic Review 10(2) 323-339

15. Levine, R and Zervos, Schmukler . (1998) Stock Market,Bank ,Economic Growth . American Economic Review 88(2) ,537-558

16. Faruqi, Naser : Balancing Between the Eternal Yesterday and the Eternal Tomorrrow Economic Globalization , water, and Equity .International Development Research Centre. June 2002.

17. Fischer, Stanley,1997, Capital Account Liberalization and the Role of the IMF, speech made at the IMF Annual Meeting Seminar on "Asia and the IMF" Septemper 19,1997 Available Via the Internet .

18. 18 - Masson P. Globalization Facts and Figures , International Monetary Fund Discussion Paper,Research Department, October 2001

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

19. Globe and Mail (April 13,2001) The myths about globalization .
20. Globe and Mail (April 14,2001) The myths about globalization .
21. Smith G and Naim M (2000) : Altered States : Globalization Sovereignty , and Governance ,IRDC, Ottawa,Canada .
22. Streeten P (1998) : Globalization: Threat or Salvation ? in Bhalla AS (ed)Globalization, Growth and Marginalization IDRC ,Ottawa, Canada .
23. Rajaee F (2000) : Globalization on Trial :The condition and the Information Civilization .IRDC, Ottawa Canada .
24. Rothschild E. : Globalization and the return of History ? Foreign Policy Institute , Summer 1999.
25. Ricupero , R (1998) , Globalization , Competition , Competitiveness and Development , UN , UNCTAD, New York and Geneva
26. Stiglitz , Joseph, 2000 ' Capital Account Liberalization Economic Growth , and Instability, World Development , Vol.28,No. 5,pp.1075-86
27. Khor Martin , what is Globalization , Third world Network, January 2001
28. Khor Martin , The Down of Globalization , Third world Network, May 2001
29. Kearney,AT (2002) : ,Globalization Index, Foreign Policy Magazine,
30. Pettis M. Will Globalization go Bankrupt ? ? Foreign Policy Institute , September 2000
31. Kevin H.B. Rouke , Globalization and Inequality Historical Trends NBER,1050 Manachuset Avenue, Cambridge MA 02138,2001 .
32. E. Rothschild : Globalization and the return of History . Foreign Policy Institute Summer 1999
33. Scholte, Jan Aart : Globalization .. Acrticical Introduction , St.Martns Press, New York,2000.
34. Richard E. Baldwin and Philippe Martin : Two Waves of Globalization Superficial Similarities and fundamental

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Differences,, National Burreau of Economic and Research (NBER) working paper No .6904 January 1999 , pp.22-24

35. Robertson , Robbie ,, The Three Waves Of Globalization :AHistory of a Developing Global Consciousness ,,Zed Book : Ltd , London and New York ,2003,pp31-34
36. http://Globalization.kof.ethz.ch
37. Clark, William C .,2000 , Environmental Globalization,
38. WWW.SWISSINFO.CH/ARA/SWISSINFO.HTML?
39. Dreher,Axel,2006 , Does Globalization Affect Growth ? Empirical Evidence from a new Index , Applied Economics 38.10:1091-1110.
40. Dreher,Axel;Noel Gaston and Pim Martens , 2008,Measuring Globalization –Gauging its Consequence , New York:Spring.
41. Keohane, Robert O and Joseph S.Nye ,2000, Introduction ,in Joseph S.Nye and John D. Donahue (eds) Governance in Globalizaing World, Brookings Institution Press. Washington D.C:1-44
42. Kluver, Randy and Wayne Fu,2004 , Measuring cultural Globalization, Nanyang Technological University, Singapore ,Mimeo.
43. Rosendorf, Neal M, 2000, Social and Cultural Globalization : Concepts, History and America,s Role , in Joseph S. Nye and John D.Donahue (eds.) Governance in a Globalization World ,Brookings Institution Press , Washington , D.c 109-134
44. James,Harold, The end of Globalization :Lessons from the great Depression,, Harvard University Press London 2001.
45. Dirlik,Arif , Globalization as the End and The Beginning of History: The Contradictory Implications of a New Paradigm,, History Department Working paper, Dukke University, USA,2002
46. D.Rodrik , Has Globalization Gone Too Far ? Institute for international Economics , ISBN 0-88132-241-5 March 1997.

******

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com